آراء الشيخ الحبيب الرجالية

وثاقة أبان ابن أبي عياش



القطرة

al-qatrah.net



موقع رؤى ومحاضرات الشيخ الحبيب

al-qatrah.net


alqatrah@gmail.com


@Sheikh_alHabib


syalhabib


+447999997975


+441753355355

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلاةُ والسَّلامُ عَلىٰ سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ

وَآلِهِ الطَّيِّبينَ الطَّاهِرينَ وَلَعْنَةُ اللهِ عَلىٰ أَعْدائِهِمْ أَجْمَعينَ

تقديم

لسماحة الشيخ الحبيب آراؤه الرجالية الاجتهادية الخاصة التي يمكن تتبعها في دروسه الحوزوية وأوراقه البحثية وأجوبته على الأسئلة الواردة إلى مكتبه.

وهنا في هذا الكتيب جمعنا ثلاثة أسئلة مع أجوبتها حول أبان ابن أبي عياش، حيث نوقش الشيخ في ذهابه إلى وثاقته حتى أثبتها علميا بالتفصيل.

ومن الله نسأل القبول.

السؤال الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ما مدى وثاقة أبان بن أبي عياش الذي يروي عن سليم بن قيس الهلالي؟

وفقكم الله لما يحب ويرضى ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جواب السؤال الأول

باسمه جل ثناؤه. وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

هو فوق الوثاقة والاعتبار، ولا يُلتفت إلى الأقوال في تضعيفه لأن منشأها بالأصل قول ابن الغضائري الذي لم يسلم منه أحد، ولم يعد العلماء اليوم يأبهون كثيرا بتضعيفاته. ومما يطمئن النفس إلى وثاقة أبان ذلك التحامل الشديد والوقح عليه من المخالفين بسبب تركه ما هم عليه وموالاته لأهل البيت (عليهم السلام) مع إقرار بعضهم بتقواه وعبادته وحسن حاله. وعلى أية حال لا مناص لأحد من الإذعان بأن كتاب سليم بن قيس الهلالي الذي يرويه عنه أبان بن أبي عياش هو من أصح كتبنا المعتبرة، فقد امتدحه أئمتنا صلوات الله عليهم، واعتمد عليه علماؤنا منذ سالف الزمان، ومازالوا.

وفقكم الله لخدمة نبيه وآله (عليهم السلام) ولنيل مراضيه. والسلام.

الثالث من ذي الحجة لسنة ١٤٢٦ من الهجرة النبوية الشريفة.

السؤال الثاني

السلام عليكم.

ما هو مستندكم لتوثيق أبان بن أبي عياش؟ قرأت لكم قولكم إن العلماء لم يعودوا يأبهون بتضعيفات أحمد بن الحسين الغضائري رحمه الله، وهذا أولًا غير صحيح؛ فتضعيفاته محل اعتبار عند الشيخ ياسر الحبيب نفسه فقد اعتمد عليها في تضعيف جعفر بن محمد بن مالك، الذي قال عنه أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعا، وذلك في سياق كلام الشيخ عن عقيل بن أبي طالب ورواية «إني لأحبه حبين»، ناهيك عن اعتماد العلامة التستري رحمه الله على تضعيفاته وبنائه عليها بل اعتباره أعلى كعبًا حتى من ابن الوليد فضلًا عن النجاشي والشيخ في نقد الرجال والأخبار، وكذلك اعتماد السيد السيستاني عليه.

كل ذلك ثابت.

وثانيًا: لم يضعف أبان ابن الغضائري فقط، بل ضعفه الشيخ الطوسي رحمه الله أيضًا؛ قال رحمه الله: «تابعي ضعيف». وتضعيف الشيخ ليس مستندًا لتضعيف ابن الغضائري فهو لا يبدو أنه اطلع على كتاب ابن الغضائري أصلًا ويُعرف ذلك من مقدمة الفهرست التي يقول فيها إنه بلغه اندراس كتب أحمد بن الحسين رحمه الله.

لذا، شيخنا.. ما هو مستندكم في توثيق أبان بن أبي عياش؟ وشكرًا.

جواب السؤال الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بمراجعة الشيخ أفاد بالتالي مقتضبا:

- القول بأن العلماء لا يأبهون بتضعيفات ابن الغضائري صحيح ، إذ إن اعتماد قليل منهم على تضعيفات ابن الغضائري لا يقاوم عدم الاعتماد الذي جرت عليه سيرة الأصحاب وأهل الخبرة والتحقيق حتى غدا الاعتماد شاذا. قال صاحب الذريعة رحمه الله: «ولكون هذه القاعدة مرتكزة في الأذهان جرت سيرة الأصحاب على عدم الاعتناء بتضعيفات

كتاب الضعفاء على فرض معلومية مؤلفه فضلًا على أنه مجهول المؤلف فكيف يُسكن إلى جرحه»؟!(١)

- حكمنا على جعفر بن محمد بن مالك الفزاري بالضعف لم يكن اعتمادًا على قول ابن الغضائري منفردًا حتى يُقال باعتمادنا على تضعيفاته، بل لانضمام غيره إليه في التضعيف وهم ابن الوليد وابن نوح والصدوق، كما نقلناه نصا من عبارة النجاشي في المحاضرة المشار إليها.

- مع ذلك فإن مبنانا إمكان الاعتماد على بعض تضعيفات ابن الغضائري وإن كان منفردًا فيها على أن تقترن بها القرائن فتكون العبرة بالمجموع .

- تضعيف الشيخ لأبان متقلقل لا يمكن الجزم به، ذلك لأنه ذكره ثلاث مرات في أصحاب السجاد والباقر والصادق عليهم السلام، لم يذكر ضعفه إلا في ثانيتهن بقوله: «تابعي ضعيف»، وخلى ذكره الأخير إياه من هذا التضعيف مقتصرا على قوله: «البصري، تابعي»(٢). لذا استوجه

(١) الذريعة ج ١٠ ص٨٩

(٢) رجال الشيخ ص٨٣، ص١٠٦، ص١٥٦

صاحب تهذيب المقال رحمه الله أن تكون عبارة «تابعي ضعيف» مصحفة عن «تابعي صغير» كما هو النص على ذلك في ميزان الاعتدال للذهبي[١]. فيبقى أن منشأ تضعيف أبان عندنا والعمدة فيه هو ما جاء عن ابن الغضائري، مع قطع النظر عما ذكره صاحب أعيان الشيعة: «الظاهر أن منشأ تضعيف الشيخ له قول ابن الغضائري».[٢]

● توثيقنا لأبان ونفي تهمة الوضع عنه يبتني على مقدمات رجالية يُترك بسطها للدروس الحوزوية إن شاء الله. ونكتفي ههنا بالإلماع إلى أن الداعي للوضع لا يخلو من أن يكون طلبًا لمنفعة شخصية أو نوعية، وهو أمر بعيد في تلك المرحلة التي كان يعيش فيها أبان، إذ لم يكن بيد الشيعة حينذاك ما يمكن أن ينتفع منه مستنفع ، فلا حكومة يملكون، ولا مالا ولا جاها، بل كانوا عبارة عن طائفة ملاحقة مضطهدة يتعرض أفرادها للإعدام لأدنى سبب. لذا لا يمكن أن يعرِّض شخصٌ نفسه لهذه المخاطر والأضرار بأن يضع كتابًا من هذا القبيل قد يزهق روحه؛ دون أن يحصل على شيء من المنافع البتة. أضف على ذلك أن الرجل لم يكن يتحرك في

(١) تهذيب المقال ج ١ ص١٨٢، ميزان الاعتدال ج ١ ص١٠

(٢) أعيان الشيعة ج ٥ ص٥٠

المحيط الشيعي أصلًا؛ فلا صلات وثيقة بينه وبين بيوت الشيعة ورجالهم حتى يُحتمل أن يكون أحدهم قد استهواه فوضع له هذا الكتاب. إنما هو رجل تابعي معروف من رجال المخالفين بالأصل، ناشط في بيئة مخالفة بصرية، يأخذ عنه أبو حنيفة وشعبة وسفيان وأضرابهم، فلا تفسير لروايته هذا الكتاب الخطير غير النافع له دنيويًا مع ما يعرِّضه له من ضرر ونبذ في محيطه الاجتماعي - كما حصل فعلا - إلا أن يكون حقًّا قد هداه الله إليه بعدما التقى بسليم بن قيس الهلالي رحمه الله. وهذه أمارة على ما هو فوق الوثاقة والاعتبار.

وفقكم الله لمراضيه.

مكتب الشيخ الحبيب في أرض فدك الصغرى

٢٤ ربيع الأول١٤٤٠ هجرية

السؤال الثالث

جوابكم فيه كثير من التمحل لا يصح منه شيء مع الأسف الشديد شيخنا،

أولًا: عجيب جدًا أن تحتجوا بإغا بزرك في الجرح والتعديل!! فهو ليس من علماء هذا الفن رحمه الله، وتظهر ذلك بدعواه وضع كتاب ابن الغضائري وهذه الدعوى باطلة بأدنى متابعة وملاحظة كما ذكر الجلالي في مقدمة التحقيق! ثم أي سيرة أصحاب هذه يا شيخنا بالله عليك؟! كبار أئمة الجرح والتعديل كالنجاسي والعلامة وابن داود وابن طاووس وغيرهم ثم من المتأخرين التستري والسيستاني والجلالي وغيرهم يعتمدون ابن الغضائري رحمه الله فكيف تقولون هي سيرة الأصحاب؟ هؤلاء هم أعاظم علماء الجرح والتعديل - اعني متقدمينا إلى زمن العلامة وابن داود - لا يُعدل بهم غيرهم بل اعتماد البقية عليهم أساسًا!

ثانيًا: الطامة الكبرى أن لا يعتمدوا ابن الغضائري، مع ثبوت نسبة الكتاب عندهم، ويعتمدون على النجاشي الذي يعتمد على ابن الغضائري أصلًا صريحًا في كثير من المواضع بل كثير ممن ضعفهم اعتمد على تضعيفهم على ابن الغضائري ولو لم يصرح ويظهر هذا بأدنى ملاحظة للمتتبع فكثير ممن طعن عليهم النجاشي بل معظمهم نجد ابن الغضائري طعن عليهم ومثلك لا ينبغي أن يغيب عنه ذلك. وقد انتبه الخوئي رحمه الله بذكائه لهذه المغالطة فأنكر ثبوت النسبة ولم يقل: ثابت ولا نعتمده. والمحققون على اعتماده وهذا يكفينا.

ثالثًا: قولكم إن العبارة محرفة لا دليل عليه، وعجيب استشهادكم بأن الشيخ لم يضعفه في كل المواضع ! وهذا استشهاد باطل قطعًا فكثيرًا ما فعله الشيخ وانظر مثلًا في احمد بن الحسين بن سعيد لم يصفه بأنه غالٍ إلا في موضع ، وأعجب منه احتجاجكم بالذهبي! وليت شعري ما شأننا به! وأعجب من هذا وذاك احتجاجكم بالسيد الأمين رحمه الله وليت شعري كيف يغيب عن مثلكم أنه في الجرح والتعديل لا ناقة له ولا جمل ويكفي أن تأخذ جولةً في أعيانه لترى كيف ينسب الناس للتشيع بأدنى ملابسة

كأبي نواس وأمثاله من الفسقة! ناهيك عن الطامة الكبرى في قوله، فقد ثبت قطعًا أن الشيخ لا علم له بكتاب ابن الغضائري ويكفي قوله في مقدمة الفهرست لإثبات ذلك.

رابعًا: الوجه الذي ذكرتموه في وثاقة أبان وجه ظني لا يقدم ولا يؤخر، وسليم نفسه لا يعرف إلا من جهة أبان وجميع روايات غيره منقطعة يظهر ذلك بأدنى تأمل وما ذكره ابن الغضائري من أنه رأى روايات له من غير جهة أبان ومن غير الكتاب المنسوب له عند ابن عقدة، لا يثبت فلعله رأى الروايات المنقطعة عن ابراهيم بن عمر او ابان بن تغلب وغيرهم. ولو سلمنا أنه يعرف من غير جهة أبان فلا تسلم وثاقة أبان، فما ذكرتموه ليس سوى استحسان لا يقدم ولا يؤخر بعدما صرح أئمة الجرح والتعديل بضعفه وتهافته.

والله أعلم، والسلام عليكم.

جواب السؤال الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين

جواب المكتب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بمراجعة الشيخ ،

● جواب أولا: بل العجيب تجريد الشيخ اغا بزرك من علميته الرجالية و إخراجه عن أهل هذا الفن مع أنه من رؤوسه المعروفين، بل في الفضلاء من يرى أنه كان أعلم من المرجع الخوئي فيه. والرجاليون المعاصرون لا تخلو مصنفاتهم من ذكره وذكر آرائه، فبعضهم يعبِّر عنه بـ «الشيخ المتتبع الماهر الشيخ آغا بزرك الطهراني»[1] وبعضٌ آخر بـ

(١) معجم رجال الحديث للخوئي ج ١٦ 15ص١٥٩

«الفاضل التقي النقي ثقة الإسلام والمسلمين»[١] وبعضٌ ثالث بـ «شيخنا العلامة»[٢] مستدركًا عليه بأن «علم الرجال وفن التراجم له أصول وقواعد ومقدمات هو أعرف بها من غيره»[٣] وبعضٌ رابع بـ «شيخنا المتتبع» و«شيخنا المجيز»[٤] وبعضٌ خامس بـ «شيخنا الطهراني»[٥] وبعضٌ سادس بـ «شيخ مشايخ الحديث في القرن الماضي وهو رحمه الله أول مشايخي الكرام»[٦] وبعضٌ سابع بـ «المحقق الرجالي الكبير»[٧]، وفي دائرة معارف فقه أهل البيت عليهم السلام شهادة أنه من «كبار أساتذة هذا الفن».[٨]

وغني عن البيان أن هذه النعوت لا يمكن إطلاقها من أولئك المحققين الرجاليين على من لم يكن من رؤوس هذا الفن، بل لا يمكن إطلاقها على

(١) تنقيح المقال للمامقاني ج ٢ ص١٩

(٢) دراية الحديث للجلالي ص٣٩

(٣) غاية الأماني للجلالي ص٨١

(٤) كليات السبحاني ص٨٩ وص٣١٩

(٥) قواعد الحديث للغريفي ج ١ ص٢٩٢

(٦) الرد على الكتاني للجلالي في مجلة تراثنا العدد٢٩ ص١١٣

(٧) بحوث في مباني علم الرجال للسند ص١٩٧

(٨) دائرة معارف فقه أهل البيت عليهم السلام ج ١٤ ص٢٣٤

غير الماهر أو قليل الخبرة فيه. ولا يُصغى بعد هذا إلى دعوى أنه من لم يكن من علماء هذا الفن بذريعة أن محقق كتاب الضعفاء انتهى إلى رد رأيه في الكتاب، كيف وهذا المحقق نفسه - الذي تحتج به - ينعته هناك بـ «العلامة المفهرس الحجة الثبت الإمام»؟![1] وقد مرَّتْ عليك شهادته أيضا بأنه شيخ مشايخ الحديث في القرن الماضي. وكيف والسيد السيستاني - الذي تحتج به أيضا - إنما يثبت مرجعيته وعلميته في «مباحث علمي الحديث والرجال» بإجازته منه؟!

ولو أن كل مَن انتهينا إلى رد رأيه في شيء أو وجدنا أنه أخطأ فيه جرَّدناه من علميته؛ لما بقي في الدنيا من يصدق عليه عندنا أنه عالم! بمن فيهم الذين تحتج بهم؛ إذ قد تعلم أنهم لم يُعصموا مما استُدرك عليهم في أشياء وأشياء وُجِدَ أنهم أخطأوا فيها، فلا يكون هذا التجريد من العلمية حينئذ إلا الإجحاف بعينه.

وأيًّا يكن؛ فإن أي طالب علم مجدٍّ في الحوزة؛ ذي خُلطة بعلمائها ومحققيها؛ لا يعزب عنه ما استقرت عليه سيرتهم وما اشتُهر من مبانيهم في

---

(١) مقدمة رجال ابن الغضائري للجلالي ص٢١

الفقه أو الأصول أو الرجال، وتكون شهادته بهذا القدر حينئذ معتبرة. فعلى فرض أن الشيخ الطهراني رحمه الله لم يكن من علماء هذا الفن - على ما في هذا من إجحاف - أ فتراه أدنى من أي طالب علم مجدٍّ ذي خُلطة بالعلماء والمحققين وهو المخضرم الذي قضى عشرات السنين في الحوزة يتسابق أولئك بأنفسهم على استجازته والاستفادة منه؟! وهو القائل: «لا يصير الفقيه فقيهًا ما لم يكن رجاليًّا»(١)

ثم لا يكاد ينقضي العجب من ردك شهادته و إنكارك جريان سيرة الأصحاب على عدم الاعتناء بكتاب ابن الغضائري، وكأنه رحمه الله كان منفردا بهذه الشهادة، والحال أن ما شهد به هو المشهور المحسوس، تجد التصريحات به متوافرة، ناهيك عمن انضم إليه في الشهادة. هذا الوحيد البهباني يقول: «ضعف تضعيفات ابن الغضائري مرّ مرارًا»(٢) وهذا صاحب المستدرك يصرح بضعف تضعيفاته بعبارة مشعرة بتباني

(١) مصفى المقال في مصنفي علم الرجال ص د

(٢) تعليقته على منهج المقال للاسترابادي ص٣١٦

الأصحاب عليه[١]، وبنحوها أيضا صرح المامقاني الحفيد[٢]، وهذا صاحب قواعد الحديث يقول: «قد أكثر من جرح الثقات وتعدى الحد فيه، ولم يرَ الأصحاب له مبررا، ولأجله وهَّنوا تضعيفاته ورموه بعدم التحقيق»[٣]. بل الذين احتججتَ بذهابهم إلى الاعتماد عليه تراهم لا ينكرون شهرة عدم الاعتماد وجريان السيرة على ذلك، فهذا السيد السيستاني تقول سيرته الذاتية المنشورة في مجلة النور بقلم بعض تلامذته والمعتمدة في موقعه المرجعي الرسمي: «وله آراء خاصة يخالف بها المشهور؛ مثلا ما اشتُهر من عدم الاعتداد بقدح ابن الغضائري؛ إما لكثرة قدحه أو لعدم ثبوت نسبة الكتاب إليه».

وهذا صاحب القاموس يقول: «اشتُهر من عصر المجلسي عدم العبرة به لأنه يتسرَّع إلى جرح الأجلِّة»[٤].

(١) خاتمة المستدرك للنوري ج ٤ ص٢٣٩

(٢) تنقيح المقال ج ٢١ ص٥٩

(٣) قواعد الحديث للغريفي ج ١ ص٢٩١

(٤) قاموس الرجال للتستري ج ١ ص٥٥

فلا أقل إذن من القول بالشهرة المتأخرة. وأما المتقدمة؛ فلا مساغ للقطع باعتماد الأصحاب على كتاب ابن الغضائري تمام الاعتماد، فالنجاشي - وهو العمدة - لم يعتمد على تضعيفاته إلا في اثنين وعشرين موردًا بحسب التتبع ، وفي ذلك يقول صاحب الكليات: «لو كان الكتاب بتلك المنزلة لماذا لم يستند اليه النجاشي في عامة الموارد؟ بل لم يستند اليه إلا في بضعة وعشرين مورداً؟ مع أنه ضعّف كثيرا من المشايخ التي وثاقتهم عندنا كالشمس في رائعة النهار»[١].

ولعل من أبرز الأمثلة المتصلة بما نحن فيه؛ هو ما قيل في الراوي عن أبانٍ كتابَ سُليم، أعني إبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني، ففي حين يضعفه ابن الغضائري بقوله: «ضعيف جدا، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام» ترى النجاشي يوثقه بقوله: «شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام». ثم حين تصل النوبة إلى العلامة تجده يقول: «والأرجح عندي قبول روايته و إن حصل بعض الشك بالطعن فيه». وكذا ما قيل في يحيى بن عُليم الكلبي، ففي حين

(١) كليات في علم الرجال للسبحاني ص٩٣

ضعفه ابن الغضائري بقوله: «روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وهو ضعيف» تجد النجاشي يوثقه بقوله: «ثقة عين، روى عن أبي عبد الله عليه السلام»، ثم حين تصل النوبة إلى العلامة تجده يقول: «وعندي في قبول روايته توقف، وإن كان الأرجح القبول». ولئن عطفت على رجال ابن داود تجده يقول في إسماعيل بن مهران: «(ست) ثقة، ونسب إليه الغضائري الاضطراب والرواية عن الضعفاء فذكرته هناك، والأقوى الاعتماد عليه»، ويقول في إبراهيم بن سليمان بن عبدالله بن حيان النهمي: «ذكرناه في الثقات لتوثيق الكشي والنجاشي والشيخ له، ولكن الغضائري ضعفه، والتوثيق أظهر». ويقول في محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي المعروف بصاحب الصومعة: «(جش) سكن قم وليس أصله منها، ذكر ذلك أبو العباس بن نوح ، وكان ثقة مستقيما، وضعفه الغضائري، والثقة أرجح ».

وهذه ونظائرها تكشف عن عدم استقرار الاعتماد على تضعيفات كتاب ابن الغضائري وندرته عند المتقدمين، وأنه أنزلُ رتبةً مما يقابله عند مَن يليهم، بل لكأنه يُستأنس بالذي جاء في كتابه ليس إلا، حتى إذا رُئِيَ أن

لا وجه له تُرك كُلًّا أو بعضًا، سواءً كان له معارض أم لا. وخير مثال لهذا هو ما نحن فيه؛ أعني القول في أبان بن أبي عياش، فإن العلامة و إن بدا منه الاعتماد على ابن الغضائري في شأنه إذ قال في الخلاصة: «والأقوى عندي التوقف في ما يرويه لشهادة ابن الغضائري عليه بالضعف، وكذا قال شيخنا الطوسي رحمه الله في كتاب الرجال؛ قال: إنه ضعيف»(١)؛ إلا أنه في المسائل المهنائية أجاب بما يُشعر بعدم الاعتناء بهذا التضعيف بنحو مطلق، وأنه يميل إلى صحة ما رواه من كتاب سُليم. وهذا نص السؤال والجواب: «ما يقول سيدنا في سليم بن قيس، هل كان من أصحابنا أو تابعا من أصحاب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام؟ وهل هو من المعتمد على نقلهم أم لا؟ وهل الكتاب المنسوب إليه صحيح يُعتمد عليه أم لا؟ الجواب: ذكر ابن الغضائري رحمه الله أن سليم بن قيس الهلالي روى عن عبد الله سلمان الفارسي رضي الله عنه عن الحسن والحسين عليهم السلام، وذكر طعنا في كتابه، وأن الإسناد إليه مختلف. وقال النجاشي أنه يكنى أبا صادق وله كتاب، وذكر إسناده اليه، وروى الكشي أحاديث تشهد بشكره وصحة كتابه. وقال علي بن أحمد العقيقي العلوي: كان سليم بن

(١) الخلاصة ص٣٢٦

قيس من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام طلبه الحجاج ليقتله فهرب وآوى الى أبان بن أبي عياش، فلما حضرته الوفاة قال لأبان: إن لك علي حقًّا وقد حضرني الموت يابن أخي، إنه كان من الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله كيت وكيت. وأعطاه كتابًا. فلم يروِ عن سليم بن قيس أحدٌ من الناس سوى أبان، وذكر أبان في حديثه قال: كان شيخا متعبدا له نور يعلوه»(١). ثم إذا عدنا إلى الخلاصة ثانيةً يتضح لنا مراد العلامة من التوقف في ما يرويه أبان، فإنه يستوجه عدالة سُليم بقوله: «والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه، والتوقف في الفاسد من كتابه»(٢)، ومعنى هذا أن العلامة يذهب إلى صحة كتاب سُليم في الجملة، ولازمه أنه يرى عدم استحكام تضعيف أبان بنحو مطلق، إذ هو الراوي الوحيد لهذا الكتاب بحسب قوله. وبهذا يتضح أن العلامة فارق الاعتماد التام على تضعيف ابن الغضائري، فإن هذا الأخير لم يكتف بتضعيف أبان بنحو مطلق؛ بل رماه بالوضع وقال أن الكتاب «موضوع لا مرية فيه»(٣)، هذا مع أنه

(١) المسألة٢٠ من المسائل المهنائية

(٢) الخلاصة ص١٦٣

(٣) رجال ابن الغضائري ص٦٣

ليس في يد العلامة ما يعارض جرح ابن الغضائري لأبان حتى يُقال أنه رجّح ذلك التعديل على هذا الجرح . على أن المشهور عندهم تقديم الجرح على التعديل، فإغفال العلامة لهذه القاعدة في تعامله مع تضعيفات ابن الغضائري - إلا في ما ندر - كاشفٌ عن الذي استنتجناه، ولهذا يقول المامقاني رحمه الله أن العلامة: «كثيرا ما يقدِّمُ تعديل النجاشي على جرح ابن الغضائري في مقام ليس له مستند سوى أن ظاهره عدم الاعتماد على ابن الغضائري»(١).

ومثله في مفارقة الاعتماد التام على قول ابن الغضائري؛ العلامة التستري في المعاصرين، إذ ردَّ عليه بقوله: «الحق في كتابه [كتاب سليم] أن أصله كان صحيحا، قد نقل عنه الأجلة المشايخ الثلاثة والنعماني والصفار وغيرهم، إلا أنه حدث فيه تخليط وتدليس من المعاندين، فالعدو لا يألو خبالا كما عرفت من المفيد، لا كما قال ابن الغضائري من كون الكتاب موضوعا»(٢).

---

(١) تنقيح المقال ج ١ ص٥٨

(٢) قاموس الرجال ج ٥ ص٢٣٩

وليت شعري كيف لم ترَ التستري خارجًا عن (علماء هذا الفن) بدعواه وقوع تخليط وتدليس من المعاندين في كتاب سليم؟! وهل هذه الدعوى إلا كتلك الدعوى من الطهراني مجرد استظهار؟! فإن كانت تلك مُسقطةً لصاحبها عن العلمية في هذا الفن فينبغي أن تكون هذه كذلك أيضا؛ وإلا فهو الكيل بمكيالين. مع ملاحظة أن التستري كان يتعجَّل في إطلاق القول والجزم به بخلاف الطهراني، فقد رأيت عبارة الأول وكيف جاء فيها أن «الحق» هو هذا، أي صحة أصل كتاب سليم لكنه قد دُسَّ فيه من المعاندين، أما الآخر فلم يتعدَّ أن يقول في كتاب ابن الغضائري أن «الظاهر» أن المعاندين قد أدرجوا فيه ما أدرجوا، ثم ذيَّل كلامه بـ «والله أعلم»(١)، وهو بعدُ لم يكن وحيدًا في سوق هذه الدعوى، فهذا المرجع الخوئي يقول: «والمتحصل من ذلك أن الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري لم يثبت، بل جزم بعضهم بأنه موضوع ، وضعه بعض المخالفين ونسبه إلى ابن الغضائري»(٢)، فإن كان سوق هذه الدعوى دليلًا عندك على أجنبية صاحبها عن (علماء أهل الفن)؛ لزمك إخراج مثل الخوئي منهم!

---

(١) الذريعة ج ١٠ ص٨٩

(٢) معجم رجال الحديث ج ١ ص٩٦

ومن تعجُّلِ التستري دعواه التي شذَّ بها؛ أعني قوله: «ومن الأدعية المحرَّفة ما في زيارة عاشوراء المعروفة: اللهم العن العصابة التي جاهدت الحسين عليه السلام. فإن (جاهدت) فيها محرَّف (جاحدت) فإنهم عرفوه وجحدوه (وجحدوا بآياتنا [كذا!] واستيقنتها أنفسهم ظلمًا وعلوًّا)... وأما الجهاد فاسمٌ لقتال أهل الحق مع أهل الباطل. قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله: (جاهد الكفار والمنافقين)، فقاتل النبي صلى الله عليه وآله الكفار في غزواته، وقاتل أمير المؤمنين عليه السلام - الذي كان كنفس النبي صلى الله عليه وآله بنص القرآن - المنافقين في الجمل وصفين والنهروان. وأما قتال أهل الباطل مع أهل الحق فلا يسمّى جهادًا. قال في المغرب: جاهدتُ العدو؛ إذا قابلته في تحمل الجهد أو بذل كل منهما جهده في دفع صاحبه، ثم غلب في الإسلام على قتال الكفار ونحوه»[١]. وأنت خبير بما في هذا الكلام من الوهن والتعجُّل، فإن القرآن الحكيم كما أطلق لفظ الجهاد على منازعة أهل الحق لأهل الباطل؛ كذلك أطلق هذا اللفظ على العكس، أي منازعة أهل الباطل لأهل الحق، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾.

(١) الأخبار الدخيلة ج ١ ص٣١٨

فالعجب أنك تجعل قول مثل التستري حاكمًا على قول مثل الطهراني! وأن تدخل الأول في (علماء هذا الفن) بينما تخرج الآخر! والعجب لا ينقضي من جعلك مقدمة تحقيق الجلالي كجهيزة التي قطعت قول كل خطيب! مع أنه القائل فيها: «والوحيد البهبهاني يقف من ابن الغضائري وأقواله موقف التأييد»![١]، وهو كما ترى، إذ قد مرّ عليك تصريح الوحيد البهبهاني بعدم العبرة بأقواله. وهذا الأخ الأكبر لهذا المحقق ينص على أن الوحيد البهبهاني ذهب إلى عدم الاعتبار، مردفًا قوله: «فلا اعتماد عليه في حال من الأحوال»[٢].

● جواب ثانيا: إن تهويل الأمور بعبارات من قبيل (الطامة الكبرى) ونحوها مما لا ينبغي صدوره من طالب العلم في هذا المقام، وإلا لكثرت (الطامات) وتكاثرت مع كل اختلاف رجالي أو مبنائي! ولسرت العدوى حتى مع الاختلاف اللفظي! فدع عنك هذه التهويلات تسلم، تحفظ للعلم كرامته؛ ولأهله حرمتهم.

---

(١) مقدمة رجال ابن الغضائري ص ٢٠

(٢) دراية الحديث للجلالي ص٤١٩

وما ذكرتَه ليس بالوجيه عندهم، ولهم فيه العذر، فشتان ما بين الاعتماد على النجاشي والاعتماد على ابن الغضائري، فالأول مقطوع على حاله ومرجعيته الرجالية، مقطوع على انتساب كتابه إليه، واصلٌ إلينا بالطرق الجياد، أما الآخر فهو عند كثيرٍ «ممن لا يُعرف حاله في الرجال» كما قال الوحيد البهبهاني، مشكوك في انتساب كتابه إليه، لا طريق لنا إليه إذ تعلم تصريح ابن طاووس: «ولي بالجميع روايات متصلة عدا كتاب ابن الغضائري»(١). فكيف يُراد بعد هذا أن يتعادلا في الاعتماد عليهما؟!

بل الذين ذهبوا إلى اعتبار ابن الغضائري وثبوت نسبة الكتاب إليه، قد علمتَ كيف ردّوا عليه في موارد وقدّموا عليه في أخرى بما يظهر مرجوحيته عندهم ولو في الجملة. وتجد بعضهم مع قوله بالاعتبار لا ينكر أن ابن الغضائري كان متجاوزا للحد في التضعيف لما كان يتوهمه من البشاعة والشناعة مما يكرهه من روايات بعض الرواة حسب مذاقه أو مذاق القميين، وأنه كان «مكثرا على مقترفه من الطعن والتشنيع واللعن

---

(١) التحرير الطاووسي ص٢٥

والتفظيع ، يرخي عنان القلم في الميدان بخبث وتهالك ولعان، يجري على التضعيف مصرًّا فيه، وكل ذلك لعظم جهات الضعف في نظره وقبح ارتكابها ومقترفه»[١]. فكيف تريد من الفقيه المتحوط أن يتعامل مع كتابه كما يتعامل مع كتاب النجاشي؟! بل الأولى أن تكون المساواة بينهما حينئذ هي (الطامة الكبرى) لو كان لا بد من طامة!

وأما أن النجاشي كان يعتمد على ابن الغضائري أصلا صريحا في كثير من المواضع ، فقد مرَّ بطلانه، وأنه في الواقع قليل. وأما اشتراكه معه في تضعيف أناسٍ عدةٍ فغير مدفوع ؛ إلا أنه لا يفيد العلم أنه كان معتمدًا في تضعيفه عليه لا على طريق آخر، ولا سيما مع ثبوت مخالفته له، واضطراب أقوال ابن الغضائري نفسه، كما نقل العلامة. ولو سُلِّمَ فإن الذي يمكن أن يُعتمد عليه من كتابه هو هذا المقدار الذي اعتمده النجاشي؛ لا كل ما وجدناه في كتابه الذي ظهر مع المتأخرين بعد قرون، لعدم ثبوت الطريق المعتبر إليه كما مرَّ، ولأنه مع هذا الانقطاع «يقوى احتمال مد يد أثيمة إليه حرَّفت فيه ودسَّتْ تضعيف أولئك الثقاة في الفترة

(١) انظر سماء المقال للكلباسي ج ١ ص٥٩

التي فُقد فيها الكتاب، أي منذ وفاة ابن الغضائري حتى عصر ابن طاووس. وليس هذا بعيدًا بعدما كان المغيرة بن سعيد يدس في الكتب من الأحاديث ما يريد»[١].

وأما أن المحققين على اعتماده؛ فأول الكلام.

● جواب ثالثا: إنّا لم نقل أن العبارة محرَّفة على سبيل القطع أو الجزم حتى نطالَب بالدليل عليه؛ إنما قلنا أن تضعيف الشيخ لأبان متقلقل، وأن العمدة في تضعيفه هو ما جاء عن ابن الغضائري. وبعبارة أخرى؛ إن الشك يمكن أن يعرض على عبارة الشيخ ، إلا أنه لا يمكن أن يعرض على عبارة ابن الغضائري مع ما فيها من الصراحة والإسهاب. أما لماذا يمكن أن يعرض الشك على الأولى؛ فلقرائن، كان منها ما ذكره صاحب تهذيب المقال، فإنه الذي استوجه أن تكون العبارة محرفة. وأن يستوجه أحدٌ أو يحتمل شيئًا حين الشك ليس معناه ادعاؤه وجود الدليل عليه بالضرورة حتى يطالَب به؛ إنما تكفيه قرائن أو أمارات تجعله في شك من سلامة هذا المنقول أو الاعتداد به، وذلك مثلما يُشك في بعض الأحاديث أنها خرجت

(١) قواعد الحديث للغريفي ج ١ ص٣٠٠

مخرج التقية مثلا، أو أن بعض ألفاظها مصحَّف أو محرَّف، أو أنها لم تصل بتمامها، فإنك تجد الشاك بعد تلك القرائن والأمارات؛ يستدعي (لعل) لتنزيل المنقول منزلةً ما في المعنى، أو صرف لفظه إلى لفظ آخر. ومن القرائن والأمارات حينئذ ما يُرى في مصادر العدو وأقواله كما جرت عليه السيرة في هذا الباب. وليس هذا بمثابة الاعتماد عليهم حتى يُقال: وما شأننا بالذهبي؟!

ثم إنك نسبتَ إلينا الاحتجاج بقول صاحب أعيان الشيعة، مع أن جوابنا لم يتضمن ذلك، فلقد قلنا: «مع قطع النظر عما ذكره صاحب أعيان الشيعة»، فلم نجعل قوله مرتكَزًا، إنما التزمنا بأن «منشأ تضعيف أبان عندنا والعمدة فيه هو ما جاء عن ابن الغضائري». على أن تجريد الرجل من العلمية والقول بأنه (لا ناقة له ولا جمل) هو من الإجحاف أيضا، فإنّا و إنْ وافقناكم بما يؤخذ عليه من احتسابه أناسًا في تشيّعهم نظر؛ إلا أن ذلك لم يكن اندفاعًا منه لأدنى ملابسة، و إلا لما كان ينقد ويرد ما قيل عن تشيّع بعضهم، كما في ترجمته لحمزة بن الحسن الأصفهاني إذ قال: «وليس بيدنا ما يشعر بتشيعه؛ ولكن صاحب الذريعة ذكره في

مصنفي الشيعة ولم يذكر مستنده في ذلك، وأهل أصفهان لم يكونوا في ذلك الوقت من الشيعة»[١].

وأما النقض بذكره أبا نواس الفاسق فليس بشيء، بداهة أن الفسق في ذاته لا يرفع الاتصاف بالتشيع ، فكم من شيعي فاسق، وكم من صحيح الاعتقاد سيء العمل. ثم إن الرجل كان منصفًا ههنا، فلم ينسب أبا نواس إلى التشيع لأدنى ملابسة، بل لتنصيص بعض من تقدَّم على ذلك كابن شهرآشوب؛ والمرزباني الذي يقول: «أبو نواس الحسن بن هانئ، أما في فضله وشعره فمشهور، وأما في مذهبه فكان شيعيًّا إماميًا حسن العقيدة»[٢]. ناهيك عن استظهار الوحيد أو تلميذه أبي علي الحائري في ترجمته: «وربما يظهر من مدائحه حسن عقيدته، وأما الحكايات المتضمّنة لذمّة فكثيرة، لكن غير مسندة إلى كتاب يُستند إليه أو ناقل يعوَّل عليه، وكيف كان هو من خُلَّص المحبين لهم عليهم السلام والمادحين إياهم صلوات الله عليهم»[٣]. فلم يكن الرجل إذن بأول من نسب أبا نواس إلى

(١) أعيان الشيعة لمحسن الأمين ج ٦ ص٢٤٠

(٢) مختصر أخبار شعراء الشيعة ص١١٤

(٣) منتهى المقال في أحوال الرجال ج ٧ ص٢٦٢

الشيعة، ولم يكن منفردًا بهذا، فلقد سبقه آخرون من أعلام الرجال و إن اختلفنا معهم، أ فتراه يحق لنا أن نجردهم جميعًا من علميتهم ونقول أن (لا ناقة لهم ولا جمل) لمجرد اختلافنا معهم في هذه أو تلك؟!

ثم لكأن قلمك الكريم مصاب بمتلازمة (الطامة الكبرى) إذ تقطر منه بلا داع ! ومن ذلك نكيرك على صاحب الأعيان في استظهاره أن منشأ تضعيف الشيخ لأبان هو قول ابن الغضائري، إذ قلتَ أن في قوله (طامة كبرى) حيث ثبت قطعًا أن الشيخ لا علم له بكتاب ابن الغضائري، ورأيتَ أن ما قاله في الفهرست كافٍ في تحقق هذا القطع . والحال أنه لا يكفي، فعبارته ثمة لا تفيد أكثر من عدم اطلاعه شخصيًّا على كتابي ابن الغضائري عند تأليفه الفهرست، ولا يمتد مفادها إلى ما ألَّفه بعد ذلك، والراجح أن تأليفه الرجال متأخر عن تأليفه الفهرست بدلالة إحالته في الأول على الأخير، فلا يبعد أن يكون حين تأليفه الرجال قد اطلع على كتاب ابن الغضائري إذ وصله لاحقا، ولا سيما مع وجود النظير لذلك، فإن الشيخ في ترجمته لأحمد بن محمد بن نوح السيرافي قال في الفهرست: «وله كتاب أخبار الأبواب، غير أن هذه الكتب كانت في المسودة ولم

يوجد منها شيء»[١]، ثم إنه لما أَلَّف الغيبة وُجِد أن كتاب ابن نوح من مصادره التي ينقل عنها ويحيل عليها. فالقطع إذن لا سبيل إليه، ولا عبرة بقطع القطَّاع . ويكون لما استظهره صاحب الأعيان وجه، وإن لم نذهب إليه.

بقي النقض بكثرة اقتصار الشيخ في التضعيف أو الرمي بالغلو على موضع دون سائر المواضع من رجاله، وهو في هذه الكثرة المدعاة محل تأمل، إذ بعد سبر أقواله في التابعين لم يُرَ لهذه الكثرة المدعاة من عين ولا أثر. والاستشهاد بما قاله في أحمد بن الحسين بن سعيد قاصرٌ من وجهين؛ أنه ليس من طبقة التابعين الذين يُراد استشراف عادة الشيخ في ترجمتهم، وأن الشيخ في الموضع الآخر نص على ضعفه مع أحمد بن بشير البرقي.

ثم إنه يمكن تقريب وثاقة أبان وصحة روايته عن سُليم عند الشيخ بما نصَّ عليه في كتابه الغيبة، فإنه قد صدَّر الاحتجاج بروايته في إحدى المواضع إذ قال: «فأما ما روي من جهة الخاصة فأكثر من أن يحصى، غير أنّا نذكر طرفا منها. روى محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري فيما أخبرنا

(١) الفهرست ص٨٤

به جماعة، عن أبي المفضل الشيباني عن أبيه، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أبي عمير. وأخبرنا أيضا جماعة، عن عدة من أصحابنا، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس قال: سمعت عبد الله بن جعفر الطيار يقول: كنا عند معاوية أنا والحسن والحسين عليهما السلام و عبد الله بن عباس وعمر بن أم سلمة وأسامة بن زيد، فجرى بيني وبين معاوية كلام فقلت لمعاوية: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم أخي علي بن أبي طالب أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا استشهد علي فالحسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا مضى الحسن فالحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا استشهد فابنه علي بن الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم وستدركه يا علي، ثم ابنه محمد بن علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم يا علي، ثم يكمله اثنا عشر إماما تسعة من ولد الحسين. قال عبد الله بن جعفر: استشهدت الحسن والحسين و عبد الله بن عباس وعمر بن أم سلمة وأسامة بن زيد فشهدوا لي عند معاوية. قال سليم بن قيس: وقد سمعت ذلك من سلمان وأبي ذر

والمقداد. وذكروا أنهم سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله»[١] ثم قال الشيخ : «فإن قيل: دلوا أولا على صحة هذه الأخبار فإنها أخبار آحاد لا يعول عليها في ما طريقه العلم، وهذه مسألة علمية، ثم دلوا على أن المعني بها من تذهبون إلى إمامته فإن الأخبار التي رويتموها عن مخالفيكم؛ وأكثر ما رويتموها من جهة الخاصة؛ إذا سُلِّمَتْ فليس فيها صحة ما تذهبون إليه لأنها تتضمن العدد فحسب، ولا تتضمن غير ذلك، فمن أين لكم أن أئمتكم هم المرادون بها دون غيرهم؟ قلنا: أما الذي يدل على صحتها فإن الشيعة الإمامية يروونها على وجه التواتر خلفا عن سلف، وطريقة تصحيح ذلك موجودة في كتب الإمامية»[٢]. فكان هذا ختم الصحة والوثاقة المضمونية من الشيخ ، مع البناء على انحصار الرواية عن سُليم بأبان وأنها إنما تواترت عنه.

● جواب رابعا: نعم هو وجه ظني اجتهادي فكان ماذا؟ فإن ابن الغضائري لم تكن جُلُّ تضعيفاته وتوثيقاته سوى وجوه ظنية اجتهادية كذلك! فإنه كان ينظر في روايات الرواة ويحكم عليهم بناءً عليها،

---

(١) الغيبة ص١٣٧

(٢) الغيبة ص١٥٦

وتعابيره ظاهرة في ذلك، من قبيل: أرى وأظن وعندي وما تطيب النفس.. إلخ . والذين ذهبوا إلى اعتبار كتابه لا يدفعون ذلك في الجملة، فراجع مقدمة تحقيق الجلالي، وقد مرَّ عليك كلام الكلباسي، وهذا كلام التستري في ترجمة بكر بن صالح : «ثم الظاهر أن ابن الغضائري استند في تضعيفه له وكونه كثير التفرد بالغرائب إلى روايته مسح ظاهر القدم وباطنه؛ وروايته عدم جواز نيابة الصرورة»(١). فهذا في الجرح ؛ وأما في التعديل فتكفيك عبارته في محمد بن أورمة: «اتهمه القميون بالغلو، وحديثه نقي لا فساد فيه، وما رأيت شيئًا يُنسب إليه تضطرب فيه النفس إلا أوراقًا في تفسير الباطن، وما يليق بحديثه، وأظنها موضوعة عليه»(٢). كما إن قوله في كتاب سُليم دالٌ على ارتكازه على ظنونه ونظره، إذ يقول: «والكتاب موضوع ، لا مرية فيه، وعلى ذلك علامات تدل على ما ذكرناه»(٣).

و إذا جاز لأحدٍ أن ينظر ويجتهد في الرجال ويبني على ظنه أو حدسه مع فقدان الاتصال الحسي بمن يحكم عليه؛ جاز لغيره أيضًا؛ تقدَّم الزمان

(١) قاموس الرجال ج ٢ ص٣٧٠

(٢) رجال ابن الغضائري ص٩٣

(٣) رجال ابن الغضائري ص٦٤

أو تأخر، إذ لا يسوغ أن يكون حكم المتقدم لازمًا للمتأخر، وإلا لوجب رفع اليد عما انتهى إليه الاجتهاد في الفقه اليوم والرجوع إلى مثل شيخ الطائفة مثلًا وما كان عليه المقلِّدة من بعده. بل لقائل أن يقول إنه لا يسوغ تقليد أعلام الرجال كالنجاشي لمن له القدرة على الاجتهاد في الرجال. ولسنا نقول بذلك.

وأما أن سُليمًا لا يُعرف إلا من جهة أبان؛ فللكلام فيه محل آخر إن شاء الله تعالى.

وفقك الله وزادك نورًا وعلمًا.

وفقكم الله لمراضيه.

مكتب الشيخ الحبيب في أرض فدك الصغرى

١٥ جمادى الأولى١٤٤٠ هجرية



لسماحة الشيخ الحبيب آراؤه الرجالية الاجتهادية الخاصة التي يمكن تتبعها في دروسه الحوزوية وأوراقه البحثية وأجوبته على الأسئلة الواردة إلى مكتبه.

وهنا في هذا الكتيب جمعنا ثلاثة أسئلة مع أجوبتها حول أبان ابن أبي عياش، حيث نوقش الشيخ في ذهابه إلى وثاقته حتى أثبتها علميا بالتفصيل.

ومن الله نسأل القبول.

